

وذلك في كسرة الكفاة وكذا الذي في الحج واقل ما وجب  
 له مع في كسرة الظهار فاجبوا على المولى الكسرة وهو مدان  
 لانه قدر الموضع وعلى الميراث وهو مدان المد الواحد  
 يكتفي به الزهد ويتبع به الرغيب وعلى المنقسط ما فيها  
 لانه لو ازال من المدين ارضه ولو اتقى منه بمد ارضها فانه  
 مد ونصف والمقرها مسكين الزكاة لكن قدرته على  
 الكسرة لا يخرج من الاعسار في النفقة وان كانت تجزئة  
 عن استحقاق سهم المسكين في الزكاة ومن فوق المسكين  
 ان كان لو كلف انفاق مدين رجح مسكينا فنقط وانما  
 وان لم يجمع بين مسكين وتكلف ذلك بالرضى والغلا وقله  
 الميال وكثرتم اما من فيه رق ولو مكاتباً وبعضها  
 وان كثر ما له فغير يفتقر حال اللبعض وعدم ملك غيره  
 وضعف ملك المكاتب ولو اختلفت قوت البلد والقال  
 فيه او اختلفت الغالب وجب لابق بالزوج الا فلو  
 كان ياكل فوق اللايق به تكلفا لم يكلف ذلك او دونه  
 بخلاف من هو واجب اللابق به ومعتبر السار وغيره  
 من قسوط واعسار بطلوع الفجر في كل يوم اعتباراً بوقت  
 الوجود وجب حتى لو ايسر بعده او اعسر لم يتغير الحكم حكم  
 نفقة الزوج ذلك اليوم هذا اذا كانت ممكنة حين طلوع  
 الفجر اما الكسرة بعده فتغير الحال عقب تكبيره وعليه  
 ثلثها الطعام حتماً واقلها وعليه مائة طينة وعنه فدية  
 تبدل مال او يتولى ذلك نفقة او غيره فان غلبت  
 الحب كسرة ولحم واقط وهو الواجب ليس غيره لكن عليه مائة

اللحم